# الخبرة الفنلندية وإمكانية الإفادة منها فى تحقيق التنافسية بمدارس التعليم الثانوى الفنى بمصر

إعداد

**أ/ رواء محمد عثمان عثمان**

مدرس مساعد كلية التربية –جامعة الزقازيق

إشراف

**أ.د/محمد أحمد عبدالدايم**

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ

كلية التربية – جامعة الزقازيق

**د/محمد الصغير منصور الفواخرى**

أستاذ متفرغ بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية – جامعة الزقازيق

بحث مشتق من الرسالة الخاصة بالباحثة

# الخبرة الفنلندية وإمكانية الإفادة منها فى تحقيق التنافسية بمدارس التعليم الثانوى الفنى بمصر

إعـــداد

**أ/ رواء محمد عثمان عثمان**

**مدرس مساعد كلية التربية –جامعة الزقازيق**

إشـــراف

**أ.د/محمد أحمد عبدالدايم**

**أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ**

**كلية التربية – جامعة الزقازيق**

**د/محمد الصغير منصور الفواخرى**

**أستاذ متفرغ بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية**

**كلية التربية – جامعة الزقازيق**

## ملخـــص البحـــث

يُمثل التعليم الثانوي الفني فى مصر أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة، بل أنه يعتبر قاطرة التنمية، ودعامة هامة من دعامات منظومة التعليم؛ حيث يسعى بنوعياته المختلفة إلى إعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويهدف البحث إلى تحقيق التنافسية فى مدارس التعليم الثانوي الفنى بمصر فى ضوء خبرة فنلندا من خلال تحليل خبرة فنلندا فى مجال تحقيق التنافسية بمدارس التعليم الثانوى المهنى ورصد واقع التنافسية بمدارس التعليم الثانوي الفنى بمصر، والتوصل إلى نتائج تُسهم فى تحقيق التنافسية فى مدارس التعليم الثانوي الفنى بمصر فى ضوء خبرة فنلندا من خلال تحديث تخصصات التعليم الثانوى الفنى بمصر لتواكب مستجدات سوق العمل، ووضع معايير جديدة فى قبول الطلاب فى ضوء الخبرة الفنلندية، بالاضافة إلى تحديث المناهج الدراسية وزيادة الوزن النسبى لكتلة المناهج الفنية العملية، وإضافة مواد اختيارية تَمكن الطالب من حرية الاختيار، ووضع برامج تنمية مهنية مستدامة لمعلمى مدارس التعليم الثانوى الفنى بمصر فى ضوء الخبرة الفنلندية.

## مقـــدمـــة:

يُعد التعليم هو المحرك الأساسي للتنمية، ومن أهم الميادين الحيوية الفاعلة فى تنشئة القوى البشرية وإعدادها فى جميع النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، وباعتباره محركاً من محركات الحياة فى المجتمع، فإنه يتأثر ويتفاعل مع التغيرات السريعة والتحولات المختلفة التى يشهدها العصر الحالي ومنها التوجه نحو المنافسة، ولمواكبة هذا التطور كان ولابد من تطوير التعليم بصفه عامة والتعليم الفنى بصفة خاصة.

ويُمثل التعليم الثانوي الفني فى مصر أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة، بل أنه يعتبر قاطرة التنمية، ودعامة هامة من دعامات منظومة التعليم؛ حيث يسعى بنوعياته المختلفة إلى إعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويهدف برنامج التعليم الثانوي الفني فى الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعى (٢٠١٤ – ٢٠٣٠ ) إلى إعداد فني ماهر قادر على المنافسة بالسوق المحلية والإقليمية والعالمية، ويشارك بإيجابية فى تقدم ورقى الوطن [١].

وهنا تتضح دواعى التوجه نحو دعم التنافسية فى منظومة التعليم الثانوي الفنى؛ باعتبارها هدفاً استراتيجياً مستقبلياً لوزارة التربية والتعليم (٢٠١٤ – ٢٠٣٠ م)، كما ينظر إليه على أنه هو المتحكم الرئيس فى درجة تنافسية قطاع الاعمال، وقدرته على الوفاء بمتطلبات سوق العمل [٢]ويتأكد أهمية ذلك بالرجوع إلى تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٣ – ٢٠١٤م الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي، حيث يشير دليل التنافسية العالمي إلى تأخر مصر فى التصنيف، حيث احتلت المكانة رقم ١١٨ من إجمالي ١٤٨ دولة [٣]، ثم تراجعت مصر خطوة للوراء لتحتل الترتيب رقم ١١٩ من أجمالي ١٤٤ دولة فى التقرير التنافسي العالمي ٢٠١٤–٢٠١٥م [٤].

ومن ثم تظهر الحاجة إلى التوجه نحو دعم التنافسية بمصر فى التعليم بشكل عام والتعليم الثانوي الفنى بشكل خاص؛ كونه منوطاً بإعداد القوى العاملة الفنية المدربة فى سوق العمل، وتعزيز الابتكار والتجديد لديهم، والتى تُعد من الركائز الرئيسة فى تقييم التنافسية العالمي.

وتعد فنلنا من الدول التى تستحق أن نقف لها احتراماً وتقديراً على ما حققوه من قفزات هائلة فى مجال التعليم بشكل عام، ومجال التعليم المهني والعلوم التطبيقية بشكل خاص، وسيقدم البحث خبرة التعليم المهني(*) فى فنلندا من حيث النشأة التاريخية، والبنية التنظيمية، والفلسفة والأهداف والإدارة والتمويل والمناهج الدراسية والمجالات، والطالب، والمعلم، وآليات تحقيق التنافسية بها، وإمكانية الافادة منها فى تحقيق التنافسية بمدارس التعليم الثانوى الفنى بمصر بما يتناسب مع السياق الثقافى والمجتمعى لمصر.

## مشكلـــة البحـــث وتساؤلاتـــه :

على الرغم من أن ملامح الخطة الإستراتيجية للتعليم الثانوي الفنى فى مصر ٢٠٠٧ – ٢٠١٢ سعت إلى تحديث منظومة التعليم الثانوي الفنى؛ لتمكين الشباب فى هذه المرحلة من المهارات والمعارف والقدرات العملية والعملية التى تمكنهم من التعليم مدى الحياة والمواطنة المستنيرة، والدخول إلى سوق العمل الحديث مع تحقيق توازن وتكامل بين أنواع التعليم الثانوي (العام والفني والمهني) [٥]، إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق على أرض الواقع وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات والبحوث الرسمية ومنها البرامج التنفيذية للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى المرحلة التأسيسية ٢٠١٤– ٢٠١٧، ومن هذه المعوقات مايلي:

### أولاً : المشكلات التى تؤثر سلباً على تحقيق التنافسية فى مدارس التعليم الثانوي الفنى بمصر ومنها :

١- التعليم الفنى بوضعه الحالي لا يؤهل خريجه التأهيل المرغوب فيه لمواجهه المنافسة العالمية ؛ذلك لان أهدافه لا تتماشى مع التحديات المستقبلية التى تفرضها الاتفاقات الدولية على الصناعة المصرية، ووجود قصور فى صياغة أهداف التعليم الفني [٦].

٢- انخفاض كفاءة التعليم، ولاسيما التعليم الثانوي الفنى وعدم ملاءمة مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل، من أخطر التحديات التى تواجه التعليم فى مصر وتجعله غير قادر على المنافسة المحلية والعالمية [٧]، وأشار تقرير التنافسية العالمي الصادر فى العام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ إلى أن قوة العمل غير المتعلمة التعليم الملائم تشكل ثالث أخر مشكلة بعد نقص التمويل ونقص الكفاءة فيما يتعلق بالعمل فى مصر، واعتبر التعليم والتدريب، والاستعداد التكنولوجي، والابتكار، كعوائق تنافسيه [٨].

٣- **ضعف مشاركة القطاع الخاص من حيث[٩] :**

أ) عدم وجود آلية تجمع بين ممثلى القطاع الخاص والحكومة لإجراء مناقشات حول اتخاذ القرار التى تتعلق بمستقبل التعليم الفنى، والاستفادة من خبرة القطاع الخاص فى هذا المجال.

ب) غياب الوعى من قبل أصحاب الأعمال لإدراك أهمية التعاون الكامل بين المؤسسات الصناعية والمؤسسات التعليمية لتخريج فنى قادر على تلبية احتياجات الصناعة.

ج) ضعف مشاركة القطاع الخاص فى مجال إدارة المدارس الفنية، بالإضافة إلى عدم وجود كيان مؤسسي يقوم بدراسة التجارب المختلفة لمشاركة القطاع الخاص فى تطوير التعليم الفنى وعدم وجود منهجية محددة يتبعها القطاع الخاص (أصحاب الأعمال) فى مجال تطوير التعليم الفني.

د) عزوف بعض شركات القطاع الخاص عن تقديم فرص تدريب كافية للدارسين للتدريب العملي فى المصانع والشركات بما يمكنهم من اكتساب مهارات وخبرات فعلية على أرض الواقع، وإكسابهم ثقافة العمل واحترامه.

٤- تحتوى المدارس الثانوية الفنية على أسوأ ظروف دراسية فى ٦ من بين ٨ فئات لقياس جودة المدرسة وتشمل ( عدم التهوية الكافية – نوافذ مكسورة – سبورة غير صالحة، إضاءة غير كافية – ازدحام الفصل – المقاعد المكسورة – ليس على علاقة طيبة مع الغالبية – تعدد الفترات )، وفيما يخص المرافق الملحقة بالمدارس كمعامل العلوم يلاحظ أن هناك اختلافات بين التعليم الثانوي العام والفنى، فبينما يوجد لدى٩٢% من طلاب الثانوية العامة معامل علوم فإنها لا توجد إلا لدى ٣٦,٣% فقط من طلاب الثانوية الفنية [١٠].

## ثانياً: المشكلات التى تتعلق بطلاب مدارس التعليم الثانوي الفني :

١- يُعد غياب الطلاب دليل على عدم كفاءة النظام التعليمي فى تقديم خدمات التعليم للشباب، وبلغت نسبته ٢٣,٩% من طلبة الثانوية الفنية تغيبوا عن المدرسة بسبب عدم استفادتهم من الخدمات التعليمية المقدمة [١١].

٢- النظرة المتدنية لطلاب مدارس التعليم الثانوي الفني بمصر، حيث يُمثل خيار التعليم والتدريب التقني والمهني خيار من لاخيار له، من حيث قبول الطلاب ذوى التحصيل العالي فى مسار التعليم الثانوي العام، وتحويل ذوى التحصيل المتدني نحو مسار التعليم الثانوي الفني، مما يؤدى فى النهاية إلى ضعف المستوى العلمي للمتقدمين للتعليم الثانوي الفني[١٢].

٣- ضعف التكوين الثقافي لطلاب التعليم الثانوي الفني مما يحد من التعامل مع التقنية، بالإضافة إلى ضعف مستوى خريج هذا النوع من التعليم بسبب النظرة غير الجيده للتعليم الفنى، وعدم توافق مناهج لهم مع متطلبات سوق العمل، والافتقار إلى وجود المعلم المؤهل الكفء[١٣].

٤- المشكلات والأزمات المتعلقة بالانحراف الأخلاقي كالتدخين وتعاطي المخدرات بين الطلاب خاصة المدارس الثانوية الفنية فضلا عن الصراع والبلطجة داخل المدرسة[١٤].

٥- تكدس الكثافة العددية للطلاب فى الفصول والورش والمعامل وخصوصاً بالنسبة للتعليم الفنى نظام السنوات الثلاث، وقصر زمن الحصة المدرسية مما لا يساعد على التحصيل العلمي الجيد، كما لا يساعد على الاكتساب المناسب للمهارات المهنية المطلوبة لسوق العمل، وعدم إتاحة الفرص الكافية للتدريب العملية [١٥].

٦- تعليم الطلاب مهارات ومهن غير مطلوبة فى سوق العمل، مما يؤدى إلى تخلف البرامج التعليمية والتدريبية عن التطورات الجارية واتجاهات التطور المستقبلية للمهن والمهارات فى ظل التغيرات المتسارعة التقنية والعملية قد تفقد سوق العمل المحلية العديد من الفرص نتيجة لضعف المرونة فى عرض قوة العمل وفى حركتها فى المجتمع فى مؤسساته [١٦].

إن النظرة الفاحصة فيما سبق من مشكلات وعقبات يُعانى منها التعليم الثانوي الفني بمصر، تمثل عائقاً فى سبيل تحقيق التنافسية به، لذلك يجب التوجه لبعض الدول التى استطاعت تحقيق نجاح وقفزات هائلة فى مجال التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة ومن بين هذه الدول فنلندا.

وفى ضوء هذا العرض يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيسي التالي:

- **كيف يمكن الإفادة من الخبرة الفنلندية فى تحقيق التنافسية بمدارس التعليم الثانوي الفنى بمصر ؟**

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي عده تساؤلات فرعية على النحو التالي:

١- ما الاطار النظرى للتنافسية؟

٢- ما أهم الملامح المميزه لخبرة التعليم الثانوى المهنى بفنلندا؟

٣- ما واقع التنافسية فى مدارس التعليم الثانوى الفنى بمصر؟

٤- ما أهم النتائج والمقترحات من الخبرة الفنلندية فى تحقيق التنافسية بمدارس التعليم الثانوى الفنى بمصر؟

## أهـــداف البحـــث:

**يتمثل الهدف الرئيس من الدراسة الحالية فى:**

تحقيق التنافسية فى مدارس التعليم الثانوي الفنى بمصر فى ضوء خبرة فنلندا.

**ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية :**

١- التعرف على الاطار المفاهيمى للتنافسية من حيث المفهوم، والأهمية، والأهداف والمتطلبات، ومؤشرات القياس.

٢- تحليل خبرة فنلندا فى مجال تحقيق التنافسية بمدارس التعليم الثانوى المهنى.

٣- رصد واقع التنافسية بمدارس التعليم الثانوي الفنى بمصر.

٤- التوصل إلى تصور مقترح يُسهم فى تحقيق التنافسية فى مدارس التعليم الثانوي الفنى بمصر فى ضوء خبرة فنلندا.

## أهميـــة البحـــث:

١- تنبع أهمية الدراسة من المجال الذى تبحث فيه الباحثة وهو التعليم الثانوي الفنى والذي تُسهم مخرجاته فى تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للمجتمع المصري.

٢- تُعد دراسة تحقيق التنافسية فى كافة المجالات مطلباً حضاريا تفرضه طبيعة العصر الحديث، والتصارع التكنولوجي والمعلوماتي، وما أفرزته العولمة من متغيرات.

٣- قد تفيد هذه الدراسة المسئولين عن التعليم الثانوي الفنى فى التعرف على خبرة فنلندا فى مجال تحقيق التنافسية بمصر.

## منهـــج البحـــث:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلى؛ وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة، إذ يمكنه من وصف ما هو قائم وفهم الظواهر التربوية، وجمع الحقائق والمعلومات وتحليلها، وتفسيرها، وتحديد واستنباط العلاقات بين كافة الظواهر التربوية وتفسير بياناتها، وجمع البيانات وتبويبها ليست نهاية المطاف فى البحث الوصفى، بل يذهب البحث الوصفى إلى ما هو أبعد من ذلك حيث يتضمن قدراً من التفسير لهذه البيانات، ولا تكتمل عملية البحث حتى تنتظم هذه البيانات وتحلل وتستخرج منها الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة للمشكلة موضوع البحث [١٧].

## حـــــدود البحـــــث:

فيما يتعلق بمدارس التعليم الثانوي الفني، ستقتصر الدراسة الحالية علىمعوقات تحقيق التنافسية لطلاب التعليم الثانوي ثلاث سنوات.

## مصطلحـــات البحـــث:

### ١- التنافسية Competitiveness

**فى قواميس اللغة :**

أنفس الشئ صار نفيساً، نافس فى الشئ، بالغ فيه ورغب، ونافس فلانا فى كذا سابقة وباراه من غير أن يلحق الضرر به، تنافس القوم فى كذا، تسابقوا فيه وتباروا دون أن يلحق بعضهم الضرر ببعض [١٨]،وفى التنزيل العزيز "وفى ذلك فليتنافس المتنافسون[١٩]".

**والتنافس:** نزعه فطرية تدعو إلى بذل الجهد فى سبيل التشبه بالعظماء واللحوق بهم[٢٠].

**تعريف معجم مصطلحات العلوم الإدارية [٢١]:**

" تعبير شامل للأساليب التحليلية لتقرير أهداف وسياسات المؤسسة عن طريق تقديم المعلومات عن التسويق وعمليات التقييم وبحوث العمليات مع إشارة خاصة إلى مكانة المؤسسة النسبية فى السوق ".

**تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية[٢٢]:**

" مدى قدرة المؤسسات والسياسات الاقتصادية على تحقيق نمو اقتصادي بمعدلات مرتفعة فى المدى الطويل، على أن يرتكز هذا النمو على ارتفاع إنتاجية كافة عناصر الإنتاج بمعدلات تفوق نظريتها لدى المنافسين فى السوق العالمي، وبما يضمن بدوره تحسن مستوى معيشة المواطنين.

**تعريف porter بورتر للتنافسية:**

أنها ظاهرة تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرائق جديدة أكثر فعالية من تلك المستخدمة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً [٢٣].

**ويمكن تعريف التنافسية بمدارس التعليم الثانوي الفنى إجرائيا بأنها:**

مدى قدرة المدرسة على تحقيق التميز بداخلها عن طريق زيادة كفاءتها الداخلية، وتحسين أدائها ومخرجاتها ومستوى التعليم الأكاديمي بها، الأمر الذى يُساعد على تسابق أصحاب الأعمال والشركات على إقامة شراكة متبادلة بينهما، والاستفادة من خريجيها ذوى العمالة المدربة أكاديمياً ومهنياً.

## الدراسات السابقة:

### أولاً: الدراسات العربية:

**١- تسويق برامج الدراسات العليا بجامعة القاهرة فى ضوء متطلبات التنافسية[٢٤].**

- **تتمثل مشكلة الدراسة:** فى ضعف تسويق برامج الدراسات العليا داخل الجامعات المصرية، وخروجها من التصنيفات العالمية.
- **هدفت الدراسة إلى:** التعرف على آليات تسويق برامج الدراسات العليا بالجامعة بهدف تطبيق مفاهيم ومبادئ التسويق، من أجل الاستفادة من قدرات وإمكانيات الجامعة لتحسين الوضع التنافسي لها وتحسين مستوى الجودة والأداء بها.
- **واستخدمت الدراسة:** المنهج الوصفى، وإجراء دراسة ميدانية فى جامعة القاهرة.
- **وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :**
  - ان جامعة القاهرة تعانى من ضعف فى مستوى تنافسيتها حيث انها لم تحتل أى مركز بين أفضل٤٠٠ جامعة على مستوى العالم وفقا لتصنيف تايمز للتعليم ٢٠١٣- ٢٠١٤.
  - ضرورة تنمية القدرة التنافسية للجامعة ورفع كفاءة الأداء المؤسسي لها لتحسين الوضع التنافسي للجامعة.

**٢- تطوير سياسة التعليم الجامعي بمصر فى ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية[٢٥].**

- **تتمثل مشكلة الدراسة:** فى ضعف آلية تطوير سياسة التعليم الجامعى بمصر فى تلبية متطلبات التنافسية والعالمية.
- **هدفت الدراسة إلى:** التعرف على واقع سياسة التعليم الجامعي بمصر فى ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية للجامعات. ووضع تصور مقترح لتطوير سياسة التعليم الجامعي المصري فى ضوء متطلبات القدرة التنافسية، والدراسة بدون خبرات.

- **واستخدمت الدراسة** المنهج الوصفى التحليلي
- **وتوصلت الدراسة** إلى مجموعة من النتائج من أهمها :
  - أن تحقيق القدرة التنافسية يكون بالمنافسة فى السوق العالمية بالابتكار والتنوع
  - أن تعزيز القدرة التنافسية بين جامعتنا سوف يصبح فى صالح أطراف عديدة هي الطلاب وأصحاب الأعمال والشركات والجامعات وأيضا الاقتصاد القومي.
  - أن الحفاظ على القدرة التنافسية أصبح قضية هامة ينبغي أن تأتى على رأس قائمة الأولويات الإستراتيجية لكل جامعة.

**٣- تعزيز التنافسية فى التعليم قبل الجامعي المصري على ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية**[٢٦].

- **تتمثل مشكلة الدراسة فى:** ضعف صيغ الاختيار لدى الطلاب والآباء فى مدارس التعليم قبل الجامعى، بالاضافة إلى ضعف المحتوى العلمى للعلوم والتكنولوجيا والرياضيات فى مدارسنا.
- و**هدفت الدراسة:** إلى تحليل أبرز صيغ تعزيز التنافسية فى التعليم قبل الجامعي فى ضوء بعض الدول الأجنبية وأهم هذه الصيغ الاختيار والمدرسي " School choice وصيغة Stem Education وهى تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.
- **واستخدمت الدراسة:** المنهج المقارن بما يتضمنه من وصف وتحليل وتفسير لأبرز ما يميز صيغ تعزيز التنافسية فى الخبرات الأجنبية.
- **وتوصلت الدراسة** إلى أنه يمكن تعزيز التنافسية على المستوى المحلي والعالمي من خلال الاستفادة من صيغتي الاختيار المدرسي وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

## ثانيًا : الدراسات الأجنبية :

**١- دراسة " الوضع الراهن والتحديات التى تواجه التعليم المهنى والتدريب فى فنلندا** [٢٧].

- **هدفت الدراسة إلى** : التعرف على البنية التنظيمية للتعليم فى فنلندا وموقع التعليم الثانوى المهنى به، وأنواعه ومجالاته، وتمويله، وآلية ارتباط خريج التعليم الثانوى المهنى بسوق العمل.
- **وتوصلت الدراسة إلى أنه:** حدث تغير فى ثقافة المجتمع تجاه التعليم الثانوى المهنى، وتزايد اقبال الطلاب عليه مقارنة بالماضى، وذلك لتبنى الدوله حملات تثقيفية للمجتمع، وعقد مسابقات دولية عالمية لخريج هذا النوع من التعليم.

**٣- دراسة " التعلم التنظيمى، الاستراتيجية التنافسية، والأداء التصديرى** [٢٨].

- **هدفت الدراسة إلى:** التعرف على أساليب تعزيز التنافسية فى المنظمات وقدرتها على الاستجابه لمتطلبات السوق المتغيره بسرعة فى الأسواق الدولية.
- **واستخدمت الدراسة تجربة 105NZ**
- **وتوصلت الدراسة إلى أنه :** يمكن دمج نظرية التعلم التنظيمى والاستراتيجية التنافسية لصياغة نموذج جديد لزيادة التنافسية وفاعلية الأداء التصديرى للشركات، كما أكدت الدراسة أن من أهم استراتيجيات التنافسية هى الابتكار، وانخفاض التكلفة، والتميز.

## الجزء الثانى: الإطار النظرى للبحث

### التنافسية فى التعليم الثانوى الفنى

### ١- مفهوم التنافسية Competitiveness

يُعد مصطلح التنافسية Competitiveness من المصطلحات الشائعة فى الكتابات الإدارية والاقتصادية فى العقدين الأخريين، وأصبح ذو أهمية كبرى بالنسبة للسياسة الاقتصادية، ويختلف مفهوم التنافسية وفقا لاختلاف المستوى الاقتصادى فهناك تنافسية على المستوى الكلي وهى تنافسية الدولة، وتنافسية على المستوى المتوسط وهى تنافسية القطاع الاقتصادى، وتنافسية على المستوى الجزئى وهى تنافسية المنظمة، وبالتالي يصعب تحديد مفهوم واحد دقيق للتنافسية نظراً لاختلاف وجهات النظر بين علماء الاقتصاد والإدارة فى المفهوم ومحتوياته، ولذلك فلابد من النظر للتنافسية على أنها مفهوم متغير وديناميكى بفعل الزمان والمكان والسياق [٢٩].

ورغم ذلك فتحديد مفهوم التنافسية بدقة هو فى غاية الأهمية، كونه يساعد فى تحديد جوانبها وكيفية قياسها وبناء مؤشراتها [٣٠].

وبناء على ما سبق فسوف يتم تناول مفهوم التنافسية من جوانب وقطاعات متعددة من أهمها ما يلى:

**أ) التنافسية على مستوى الدول:**

يختلف تعريف التنافسية بين الدول وفق تقسيمها إلى دول متقدمة ونامية وذلك كما يلى[٣١].

- **الدول المتقدمة:**

إن التنافسية لدى الدول المتقدمة تعنى قدرتها على الحفاظ على موقعها الريادى فى الاقتصاد العالمي، من خلال الابداع والابتكار، وذلك بعد أن قامت بتحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الانتاج، أى أنها وصلت إلى مستويات مرتفعة من الانتاجية، ولم يتبق أمامها فى تحقيق النمو المستدام إلا الاعتماد على الابتكار.

- **الـدول النـاميـــة:**

أما التنافسية لدى الدول النامية تعنى قدرتها على النمو والحصول على حصة سوقية فى المجالات التى تتوفر فيها فرصة لتمويل الميزات النسبية التى تملكها وبالتالى يمكن تحويلها إلى مزايا تنافسية، بالإضافة إلى إيجاد المزيد من المزايا التنافسية الأخرى ، عبر تبنى مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المناسبة.

ويُعرفها **المنتدى الاقتصادى العالمي (Wold Economic Forum (WEF** : بأنها مدى قدرة المؤسسات والسياسات الاقتصادية على تحقيق نمو اقتصادي بمعدلات مرتفعة فى المدى الطويل لبلد ما، على أن يرتكز هذا النمو على ارتفاع إنتاجية كافة عناصر الإنتاج بمعدلات تفوق نظيراتها لدى المنافسين فى السوق العالمية، وبما يضمن بدورة تحسن مستوى معيشة المواطنين(٣٢).

**أمـا المعهـد الـدولي للتنميـة والإدارة IMD** ٢٠٠٣: فيذكر أن التنافسية جزء من اقتصاد المعرفة الذى يحلل الوقائع والسياسات، والتى تحدد قدرة الدولة على إيجاد بيئة مناسبة، تساعدها على توليد القيمة المضـافة المستدامة لمؤسساتها، وزيادة الازدهار لشعوبها (٣٣).

ويُعرفها **مجلس التنافسية الصناعية الأمريكيـة** " هى مقدرة البلد أو الدولة على إنتاج السلع والخدمات التى تستوفى شروط الأسواق الدولية، وفى الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخل الحقيقية، ويعكس هذا التعريف الرسمى رؤية الدول المتقدمة للتنافسية باعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية السكان والتنافس فقط فى المجالات التى تحقق ذلك (٣٤).

**ب) في القطاع التجارى**

يعتبر مايكل بورتر هو أول من قدم الإطار النظري لمفهوم تنافسية الدولة فى كتابة "الميزة التنافسية للأمم" الذى نشرة فى عام ١٩٩٠، وفيه يعتمد بورتر فى مفهومه للتنافسية على الإنتاجية والتي تعنى القدرة على زيادة المخرجات الاقتصادية لكل عنصر بالإضافة لذلك فإن **بـورتر** يُعرف التنافسية بأنها اكتشاف طرق جديدة أكثر فاعلية من تلك المستخدمة من قبل المنافسين، ومدى قدرة المؤسسة على تجسيد ذلك الاكتشاف ميدانياً(٣٥).

**ج) فى قطاع التعليم الفنى**

يُعرف السيد أحمد عبد الغفار الميزة التنافسية بمؤسسات التعليم الثانوى الفنى بأنها " قدرة المؤسسة التعليمية على تطبيق الاستراتيجيات التى تجعلها فى مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى العاملة فى نفس النشاط، وتتحقق تلك الميزة من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد الفنية والمادية والمالية والتنظيمية والمعلوماتية (٣٦).

اتساقاً مع ما تقدم واستفادة الدراسة من مفهوم التنافسية على مستوى الدولة والقطاع التجاري والجامعي والفنى فيمكن تعريف التنافسية فى التعليم الثانوى الفنى **إجرائيا** بأنها هى مدى قدرة المدرسة الثانوية الفنية على تحقيق التميز بداخلها من خلال زيادة كفاءتها الداخلية، وتحسين أداء مخرجاتها لتكون قادرة على التنافس فى سوق العمل عن طريق رفع مستوى التعليم الأكاديمي والمهني بها، الأمر الذى يُشجع على تنافس أصحاب الإعمال والشركات فى إقامة شراكة متبادلة بينهما، والاستفادة من العمالة المدرية مهنياً وأكاديميا وفق احتياجات السوق والبيئة الداخلية لديها.

## ٢- نظريـــــات التنافسيـــــة

### ١- النظرية التنافسية لمايكل بورتر Michaele Porter

قدم مايكل بورتر نظرية فى التنافسية فى كتابة الشهير" الميزة التنافسية القومية للأمم" The competitive advantage of notiors عن طريق عدة دراسات أجراها بورتر على الكثير من الدول المتقدمة توصل فيها إلى نتيجة مفادها أن الميزة التنافسية تتحدد بمحددات هامة يمكن توضيحها فى الشكل التالي (٣٧).

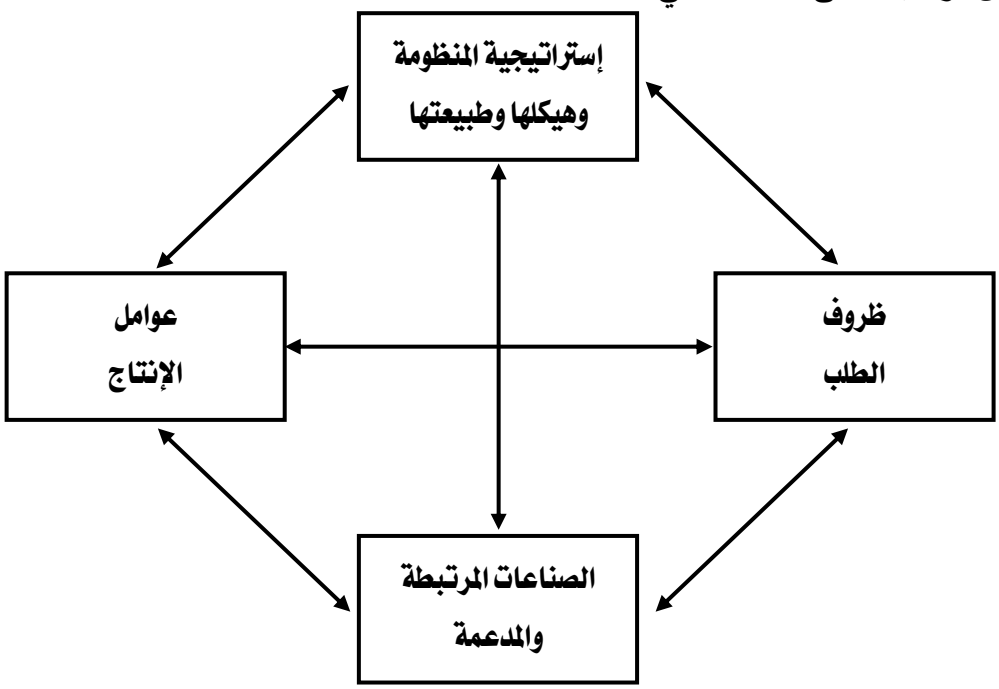


**شكل رقم (١) محددات ماسة الميزة التنافسية لبورتر**

**يتضح من الشكل السابق أن محددات الماسة للتنافسية لبورتر تتمثل فى النقاط التالية:**

١- إستراتيجية المنظمة و هيكلها و طبيعتها المناخية: strategy structure and rivalry Firm

٢- ظروف الطلب: Demand conditions

٣- عوامل الانتاج : Factor Condions

٤- الصناعات المرتبطة و المدعمة: Related and Supporting Industries

**وفيما يلى شرح مختصر لتلك المحددات:**

- إستراتيجية المنظمة وهيكلها وطبيعتها: ويشمل هذا المحدد أهداف المنظمة، وإستراتيجيتها وطرق التنظيم، والإدارة بها وبنيها و الهيكل التنظيمي المنظم والابتكار والأداء المميز الذى يُحقق للمنظمة تنافسيتها.
- ظروف الطلب ويشمل هذا المحدد طبيعة الطلب وظروفه ومدى نموه فى السوق المحلية ومدى توافقه مع السوق العالمية مما يسهم فى تحقيق التنافسية.
- عوامل الإنتاج : هى المدخلات الضرورية اللازمة لتحقيق التنافسية وفي العمالة الماهرة المدربة والبنية التحتية المادية والإدارية والمعلوماتية والعلمية والتكنولوجية.
- الصناعات المرتبطة والمدعمة : كوجود موردين محليين يتمتعون بثقل كمنافسين على المستوى العالمي، أو عندما تتوفر صناعات مدعمة لنشاطات الدولى المختلفة تتسم بالتنافسية على المستوي الدولى.

كما أوضح مايكل بورتر فى نموذج القوى الخمس عام ١٩٨٠ (Five Forces Model) هيكل الصناعة يحدد حالة المنافسة داخل الصناعة وتتمثل الخمس قوى الهيكلية فى:

١- التهديد من قيل المنافسون الجدد.

٢- الصراع بين المنظمة والمنافسين الحالتين.

٣- تهديد الخدمات أو المنتجات البديلة.

٤- قوة المستفيدين التفاوضية.

٥- قوة الموردين التفاوضية.

وتتمكن المؤسسة من تحقيق التنافسية بدراسة القوى الهيكلية الخمس ووضع لها استراتيجية تنفيذ عن طريق إدارة الصراع والتهديدات بينها وبين المنافسين الجدد، وبالتالى يكون للشركة ميزة تنافسية أفضل وقدرة على تحقيق قيمة اقتصادية أكبر من منافسيها، كما

يذكر بورتر أن فكرة الميزة التنافسية أصبحت أكثر دقة بمعادلتها بالقيمة المضافة وذلك لان القيمة المضافة تؤكد فرص البقاء فى السوق للمنافسة، وتنتج القيمة المضافة من الأداء العالمي والميزة الاقتصادية [٣٨].

### ٣-أهمية التنافسية:

**يمكن توضيح الأهمية فى النقاط التالية [٣٩]:**

أ) التنافس الموجة إيجابياً يعتبر أحد العوامل التى تستحث القدرة علي الإبداع.

ب) تزويد المتعلم بخبرات أقرب إلى الدافع العملي من أى وسيلة تعليمية أخرى.

ج) تطوير بيئة العمل المدرسى فى جميع وحداته، وتشجيع التحديث فى كل وحدات المدرسة الثانوية الفنية عن طريق توظيف كافة المستجدات العصرية سواء التكنولوجية أو المعلوماتية فى الاعداد والتدريب [٤٠].

وفى القطاع التجارى تتضح أهمية التنافسية فى إيجاد وتوفير قيمة للعملاء تلبى احتياجاتهم وتضمن ولائهم، وتدعم وتحسن سمعة وصورة المؤسسة فى أذهانهم، كما أنها تحقق التميز الاستراتيجي عند المنافسين فى السلع والخدمات المقدمة إلى العملاء مع إمكانية التميز فى الموارد والكفاءات والاستراتيجيات المنتهجة فى ظل بيئة شديدة التنافسية [٤١].

**وتهدف الميزة التنافسية أيضاً إلى تحقيق ما يلى [٤٢].**

- توفير فرص تسويقية جديدة : مثل شركة Motorola فهى أول من قام بابتكار الهاتف المحمول.
- دخول مجال تنافس جديد كدخول سوق جديدة أو التعامل مع نوعية جديدة من العملاء أو نوعية جديدة من المنتجات والخدمات.
- تكوين رؤية مستقبلية جديدة للأهداف التى تريد المؤسسة بلوغها.

وبالتطبيق على **مدارس التعليم الثانوي الفني** فتتضح أهمية التنافسية فى تطوير بيئة العمل بالمدرسة وتوظيف المستجدات فى سوق العمل عن طريق تشجيع الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص لإعداد طالب يكون قادر على المنافسة فى سوق العمل، ويكون لدية من الخبرات والمهارات العلمية والعملية التى تؤهله للعمل بسهولة سواء محليا أو عالمياً نظراً لما يتلقاه من تدريبات عملية أثناء الدراسة فى مواقع الإنتاج المسايرة لكل ما هو جديد من التقنيات الحديثة والمتطورة.

**٤- أنـــواع التنافسيـــة:**

**تميز الكثير من الأدبيات بين عدة أنواع من التنافسية وهى على النحو التالي [٤٣]:**

- تنافسية التكلفة أو السعر فالبلد ذوى التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف مثل الصين.
- التنافسية غير السعرية باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير الثقافية وغير السعرية.
- التنافسية النوعية، وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الابتكارية، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، لكي يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلي سعراً من سلع منافسة مثل اليابان وسويسرا.

- التنافسية التقنية. حيث تتنافس المنظمات من خلال النوعية فى صناعات عالية التقانه مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

**٥- مراحـــل التنافسيـــة**

تمر بأربع مراحل منها أ/ مرحلة التقديم.

ب/ مرحلة التبني.

ج/ مرحلة التقليد.

د/ مرحلة الضرورة.

وفيما يلي شرح مختصر لكل مرحلة من المراحل السابقة [٤٤]:

**أ) مرحلة التقديم:**

وتُعرف عندها الميزة التنافسية مع مرور الزمن انتشاراً أكثر فأكثر حيث يعزى ذلك إلى القبول الذي تحظى به من قبل عدد متزايد من الزبائن، ولتدعيم توضيح المراحل المذكورة نستدل على ذلك بشركة جازى للهاتف النقال وفرعها المعتمد فى الجزائر عندما قامت فى البداية بتركيز اهتمامها على ضرورة استخدام الهاتف النقال تعريفا منها على أن شركتها تتميز بقدرة المستهلك على الاستفادة من خدمة الاتصال بصورة جيدة أينما تواجد المستهلك للخدمة.

**ب) مرحلة التبني:**

وتعرف الميزة هنا استقرار نسبيا من حيث الانتشار، باعتبار بداية تركيز المنافسين عليها (البحث عن نقاط تتميز المؤسسة لتقليدها)، وإذا أسقطنا نفس المثال لشركة جازى نجد أنها عرفت استقرارا وانتشاراً ساحقا اكسبها الاستقرار قبل ظهور منافسيها.

**ج) مرحلة التقليد:**

يتراجع حجم الميزة وتتجه شيئاً فشيئاً إلى الركود لكون المنافسين قاموا بتقليد ميزة المؤسسة وبالتالي تراجع اسبقيتها عليهم، وإذا رجعنا لنفس المثال المذكور فإن هذه المرحلة تمثل بداية ظهور الشركات المنافسة لجازى فى الجزائرمثل ( موبيلس ونجمة ) الخاصتين بالهواتف النقالة وخدمة التغطية المكثفة للاتصالات الهاتف عبر الهواتف النقالة.

**د) مرحلة الضرورة:**

وتأتى هنا ضرورة تحسين الميزة الحالية وتطويرها بشكل سريع أو إنشاء ميزة جديدة على أسس تختلف تماماً عن أسس الميزة الحالية.

**أسس بناء التنافسية:**

**تتحقق التنافسية فى مؤسسات التعليم الثانوى الفنى من خلال اربع أسس أساسية تتمثل فى النقاط التالية [٤٥]:**

- **الكفاءة Efficience:** تتجسد فى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من موارد بشرية ومادية وتحويلها إلى مخرجات تتمثل فى خدمات تقدمها المؤسسة التعليمية إلى المستفيدين من طلاب ومعلمين وإداريين وعمال.
- **الجودة : Quality**أى قدرة المؤسسة التعليمية على تقديم خدمات بجودة عالية ومميزة من المنافسين الموجودين فى سوق العمل.
- **التحديث والابداع Innovation:** أى تقديم منتجات جديدة.
- **الاستجابة للمستفيد Responsiveness** :أى قدرة المؤسسة التعليمية على تلبية احتياجات المستفيد بطريقة سريعة ومرضية.

باستقراء ما سبق يتضح أن هناك علاقة متداخلة ومتشابكة بين الأسس السابقة لبناء التنافسية تتكامل فى النهاية لتحقيق التنافسية لمؤسسات التعليم الفنى، حيث تُمثل الكفاءة والجودة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع درجة عالية من الجودة والابتكار والسرعة والمرونة والتجديد المستمر والاستجابة لحاجات السوق بعداً هاماً فى تقدم المؤسسة وتضمن لها النجاح والتطوير والمنافسة المحلية والدولية

**٦- مؤشرات قياس التنافسية**

**يذكر** Pamela Methews أن القدرة التنافسية التنظيمية تقاس بمدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها كما تتحدد باختيار المنظمة لإستراتيجية تنافسية تسمح لها بالمحافظة على مكانتها فى السوق، وتُمكنها من تحقيق مستويات عالية من الابتكار داخل المنظمة مما ينعكس على جودة المنتج، وخفض التكلفة، وتكافؤ فرص العمل وارتفاع معدل الالتزام والرضا الوظيفي والثقة بالنفس وتحسين الاستفادة من الموارد والترابط والتشابك بين الأفراد والوحدات [٤٦].

**وفى مدارس التعليم الثانوى الفنى فتقاس التنافسية من خلال المؤشرات التالية ومنها:**

- قدرة مدارس التعليم الثانوى فى بناء رؤية وإستراتيجية واضحة للتعليم الثانوى الفنى بمصر.
- تلبية متطلبات واحتياجات سوق العمل بخريجين مدربين على أحدث المعدات والتخصصات.
- بناء شراكة حقيقية بين مدارس التعليم الثانوى الفنى وأصحاب المصانع والشراكات.
- توفير برامج تعليمية قوية متوازنة بين التحصيل العلمى والعملى معا على حد سواء.
- الابتكار والإبداع بالناحية العلمية والعملية.
- النظرة المجتمعية بأهمية تواجد التعليم الثانوى الفنى ودوره الحقيقى فى التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة.

وقد اقترت دراسة (السيد احمد عبد الغفار) معايير ومؤشرات لقياس تنافسية مؤسسات التعليم الثانوى الفنى تتضح فى الجدول التالى [٤٧]:

| المجال | المعايير |
|---|---|
| رؤية ورسالة المؤسسة | ▪ وجود رؤية صادقة ومعلنة<br>▪ توافر رسالة واضحة لتحقيق رؤية المؤسسة |
| الشراكة المجتمعية | ▪ الشراكات الاستثمارية<br>▪ الأوقاف<br>▪ توافر شراكة فعالة بين المؤسسة والأسرة والمجتمع المحلى |
| البحث العلمى | ▪ حجم الإنفاق<br>▪ بناء قاعدة معلومات حقيقية داخل المؤسسة<br>▪ متطلبات البحث العلمى<br>▪ عوامل النهوض بالبحث العلمى |
| التعليم والتعلم | ▪ جودة الطلاب<br>▪ جودة أداء المعلم<br>▪ جودة البرامج التدريبية<br>▪ جودة تكنولوجيا المعلومات<br>▪ جودة المبنى المدرسى<br>▪ جودة طرائق التدريس<br>▪ الكتاب المدرسى<br>▪ المعمل المدرسى |
| الاعتماد الأكاديمى | ▪ اعتماد مؤسسى عام<br>▪ اعتماد البرنامج العلمى<br>▪ الاعتماد المهنى |
| الموارد | ▪ البشرية<br>▪ المادية<br>▪ مصادر المعلومات<br>▪ الخدمات المساندة |
| البنية التحتية | ▪ المرافق<br>▪ التقنية<br>▪ نشر المعرفة<br>▪ التحسين والتطوير المستمر |
| بناء مجتمع المعرفة | ▪ البحث والتطوير<br>▪ التعليم<br>▪ التعليم الإلكترونى<br>▪ البنية التحتية المنية على تكنولوجيا المعلومات |
| القيادة المدرسية الفعالة | ▪ بيئة داعمة للتعلم<br>▪ توافر سمات وخصائص للقيادة<br>▪ المدرسة الفاعلة<br>▪ توافر مناخ مدرسى داعم للتغيير التربوى |

يتضح من الجدول السابق أن هناك مؤشرات عديدة لقياس تنافسية التعليم الثانوى الفنى ومنها رؤية المدرسة الواضحة والهادفة إلى اعداد الطلاب لمسايرة متطلبات سوق العمل المتغيرة ، والقيادة المدرسية الفعالة الداعمة للتعلم والقادرة على التكيف مع الضغوط ونقص الموارد، بالإضافة إلى جودة المبنى المدرسى، والكتاب المدرسى، وطرائق تدريس التى تربط الجانب النظرى بالعملى.

## الجزء الثالث: الخبرة الفنلندية فى مجال تحقيق التنافسية بمدارس التعليم الثانوى المهنى

شهد التعليم الثانوى المهني بفنلندا العديد من التغيرات والتحديات في العقود الماضية ومنها النظرة المجتمعية المتدنية للتعليم المهني وضعف اعداد الطلاب لسوق العمل وقلة إقبال الطلاب على التقديم في التعليم المهني ولذلك تبنت الدولة أربع ركائز حقيقية لزيادة تنافسية التعليم المهني في فنلندا ونجحت في تحقيقها وترتكز الانطلاقات الحقيقية لزيادة تنافسية التعليم المهني في فنلندا في الآتي[٤٨]:

١- بناء علاقات قوية وواضحة وممنهجة تبين التعليم الثانوي المهني وعالم العمل.

٢- نظمت وزارة التربية والتعليم والثقافة Minstry of education and culture العديد من الحملات مع بعض الشركاء الاجتماعيين والمجتمع الخارجي في تحسين صورة التعليم المهني في فنلندا.

٣- عقد مسابقات المهارات مثل ( مسابقة المهارات الوطنية الفنلندية الثانوية The annual finish national skills competition) مثل مسابقة Taitaja وهي أكبر حدث تاريخي في التعليم المهني تضم أكثر من ٥٠٠ ألف متنافس وهي مسابقة سنوية تعزز اتصال التعليم المهني برجال الأعمال والمجتمع لزيادة وعي الطلاب بالتعليم المهني ودورة في تعزيز العلاقات الدولية والمحلية وتضم المسابقات المجالات التالية[٤٩]:

- مجال تكنولوجيا السيارات والنقل ١٠٠ vehicle technology and transport
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢٠٠ Information and communication
- الخدمات ٣٠٠ services
- البناء ٤٠٠ Building
- خدمات اجتماعية ٦٠٠ industrial services
- خدمات تقديم الطعام٥٠٠ catering services

٤- إنشاء جامعات العلوم التطبيقية عام ١٩٩٠ لتوفر لطلاب التعليم المهني الفرصة لمواصلة التعليم العالي.

أضف إلى ما سبق هناك مجموعة من الآليات التى حققت التنافسية فى التعليم الثانوى المهنى تتمثل فى وضوح الهدف، وبناء معايير القبول والتقييم بشكل منظم وصحيح، والتنوع فى المجالات، والتوجية والنصح والارشاد مع الحرية فى الاختيار وغيرها من العوامل تتضح فى الآتى:

**وضوح الهدف من التعليم الثانوي المهنى** حيث نصت الوزارة وزارة التربية والتعليم والثقافة في فنلندا ٢٠١٤ على تحديد هدف واضح للتعليم الثانوي تسعى إلى تحقيقه ينص على توفير المعرفة والمهارات المهنية التي تمكن الطلاب من الانتقال إلى عالم العمل بالإضافة إلى دعم التعليم مدى الحياة Life long learning وتحسين مهارات قوة العمل لتحسين التدريب والتنافس بقوة في سوق العمل.

**معايير القبول في التعليم الثانوي المهني بفنلندا تُبنى على أساس صحيح وذلك من خلال(٥٠):**

- لا توجد اختبارات وطنية للتلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي في فنلندا وبالتالي فالنوع الرئيسي لتقييم التلاميذ في فنلندا هو ( التقييم المستمر) خلال فترة الدراسة والهدف من التقييم المستمر هو توجيه التلاميذ ومساعدتهم في عملية التعلم حيث يتلقى كل طالب تقريره مرة كل سنة دراسية على الأقل تجمع في نهاية الصف التاسع به بيان بدرجات ومستويات الطلاب فى المواد الدراسية وتوجيهات الطلاب نحو الدراسات المهنية أو العامة.
- الطلاب الذين أتموا مرحلة التعليم الإلزامي بنجاح مؤهلون للتعليم والتدريب في المرحلة الثانية من التعليم الثانوي العام أو المهني ويتعمد اختيار الطالب علي أساس درجاته في شهادة التعليم الأساسي في المواد الدراسية المرتبطة بالمجال المهني، وقد تتضمن معايير الاختيار المستخدمة من قبل المؤسسات المهنية خبرة العمل وعوامل مماثلة أخرى وكذلك اختبارات القبول والاستعداد.
- تعتمد متطلبات المؤهلات الوطنية على منهج نتائج التعليم ولذلك فإن التعاون الوثيق مع عالم الأعمال أمر ضروري ويتم تطوير المؤهلات المهنية بالتعاون مع عالم الأعمال والجهات المهنية الأساسية الأخرى ويتم ذلك لضمان دعم المؤهلات لعملية تحول مرنة وفعالة إلى سوق العمل بالإضافة إلى التنمية المهنية وتغيير المهنة بالإضافة لاحتياجات عالم الأعمال وبالتالي فإن عملية اعداد التعليم والتدريب المهني والمؤهلات المهنية تأخذ في الحسابات تعزيز مهارات التعلم مدى الحياة فضلا عن احتياجات الأفراد والفرص المتاحة أمامهم لإكمال المؤهلات بطريقة مرنة تلائم ظروفهم الخاصة(٥١).

**يتميز التعليم الثانوى المهني في فنلندا** أنه يعطي للطالب أحقية استكمال التعليم العالي في العلوم التطبيقية والحصول على درجة البكالوريوس Polytechnic bachelor's degrees لمدة من عام إلى عام ونصف يليها درجة الدكتوراة ( Doctroal degrees )[٥٢].

**التوجيه والإرشاد** من العوامل الأساسية التى تساعد الطلاب على اختيار المجالات المناسبة لقدراتهم ، وتقديم أفضل أداء ممكن في دراستهم، واتخاذ قرارات صحيحة وملائمة فيما يتعلق بحياتهم الدراسية والمهنية[٥٣].

وتتضح أهمية التوجية والإرشاد في مدارس التعليم الثانوى المهني فى الآتى[٥٤]:

- تقديم الدعم الفني للطلاب في دراستهم.
- مساعدة الطلاب في التخطيط للمسار الوظيفي وإيجاد فرص عمل.
- إمداد الطلاب بمعلومات كافية عن نظام الدراسة ومعلومات ومميزات العمل.
- تقديم المشورة في المنهاج الدراسية الأساسية الوطنية المعتمدة من المجلس الوطني الفنلندي للتعليم.
- تلقي الدعم في حالة حدوث مشاكل متعلقة بالدراسة عند الطلاب.
- جميع برامج الدراسة المهنية للطلاب تشمل 1.5 credit منها توجيه وإرشاد.

**التنوع فى مجالات الدراسة** بمدارس التعليم الثانوي المهني بفنلندا حيث تشمل ثماني مجالات منهم العلوم الإنسانية والتعليم والثقافة والعلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والإدراة والعلوم الطبيعية وتكنولوجيا الاتصالات والنقل والموارد الطبيعية والبيئة والخدمة الاجتماعية والصحة والرياضة والسياحة والمطاعم والخدمات المحلية. يتم توصيف تلك المجالات توصيف دقيق يشمل أساليب التدريس وساعات التدريس والعمل في كتاب يشمل مائة صفحة وأكثر في كل مجال من المجالات السابقة تتاح للطلاب دراستها واختيار الأنسب لديهم متاح على الموقع[٥٥].

**التقييم في التعليم الثانوي المهني** يقاس على أساس الكفاءة حيث أن المؤهلات القائمة على الكفاءة تقدم طريقة مرنة لتحسين أداء الطلاب حيث أنه يتيح إمكانية ملاحظة كفاءات المهارات المهنية للفرد بغض النظر عن اكتسابها من خلال خبرة العمل أو الدراسات أو أي أنشطة أخرى، يلعب ممثلو عالم الأعمال والحياة المهنية دورا في تخطيط تلك المؤهلات القائمة على الكفاءة وتطبيقها وتقييمها بالإضافة إلى أن الدراسات المهنية في التعليم الثانوي المهني تراعي احتياجات الفرد وظروفه حيث يتم إعداد خطة دراسة فردية لكل طالب تعتمد على مؤهلاته القائمة على الكفاءة ويقوم المرشحون بإظهار مهاراتهم في امتحان الكفاءة والتي يتم تقييمها بواسطة خبراء في التدريب وممثلين من المؤسسات جنبا إلى جنب مع المرشحين أنفسهم وهناك ثلاث مستويات من المؤهلات القائمة على الكفاءة:

- المؤهلات المهنية (فني) upper secondary voctional qualifaivation

- المـؤهلات المهنيـة الإضـافية ( فنـي أعلـى مهـارة ) Further voctional qualification
- المؤهلات المهنية المتخصصة ( فني ماهر متخصص ) Specialist vocational qualification

وبالتالى يُمكن القول أن التقييم في التعليم الثانوي المهني مبني علي أساس الكفاءة بشكل رئيسي Through competence based on Exmination، ومدى إتقانه عمليا للمهنة والمجال الذي تم اختياره وفق ميوله وقدراته، بالإضافة إلى تقييم إثبات المهارات المهنية Vocational skills Demonstration حتى يثبت الطلاب المهارات التي تعلموها في الاختبارات المنظمة إما فى مواقع العمل أو كفروض علمية ويُقيم هذا الاختبار مدى نجاح الطلاب في تحقيق الكفاءة المطلوبة في سوق العمل بحضور المعلمين وممثلي العمل(٥٦).

**يتميز نظام التعليم المهني في فنلندا أنه يكسب الطلاب خبرة عمل حقيقية** داخل الشركات on the job learning لا تقل عن 20 credits ( one credit equal 40 hours of studies بالإضافة إلى دراسة محتوى نظري تخصصي يجمع بين اللغة الأم الفنلندية ولغة وطنية ثانية والرياضات والفيزياء والكيمياء والدراسات الاجتماعية والتربية البدنية والصحة والفنون والثقافة(٥٧).

**يتميز التأهيل المهني في فنلندا بتخصيص عدد مواد دراسية أكبر للجانب المهني العملى** حيث تتكون المؤهلات المهنية Voctional qualfication من 120 credits منهم 90 credit مواد مهنية voctional subject و 20 credit مواد عامة genral core subjects تستغرق ٣ سنوات.

**دمج التعليم المرتبط بالعمل** ( work related with learning ) في المناهج الدراسية حيث يتم تحفيز الطلاب لتعلم العمل الحقيقي real work خلال فترات التعلم في أماكن عملهم واكتساب الاستقلالية في العمل واتخاذ المبادرة وأصبحوا أكثر ثقة بأنفسهم وأكثر قدرة على التعاون والعمل بروح الفريق بالإضافة إلى اكتساب مهارات التقييم الذاتي، الحد الأدنى لمدة هذا البرنامج هو ٦ أشهر 20 credit في طيلة المؤهل المهني الأولى لمدة ٣ سنوات 120 credit وهو برنامج تعليم عملي للطلاب في أماكن العمل الحقيقية ولا يشترط التعلم العملي عقدا بين صاحب العمل والطالب ولا يدفع للطلاب لمهامهم التي أتموها خلال فترة برنامج التعلم العملي أثناء العمل وفي بعض الحالات يدفع مقدموا التعليم لأصحاب العمل تعويضات صغيرة مقابل التوجيهات المعطاة للطلاب.

أما عن سوق العمل فنظام التعليم المهني الفنلندي يُكسب الطالب معارف ومهارات علمية وعملية وتعلم مدى الحياة يؤهله للتنافس والعمل في السوق الخارجي، وقد أولت السنوات

الأخيرة في فنلندا اهتماما كبيرا لانتقال الطلاب لسوق العمل أو الجامعة، فذكرت الإحصائيات الفنلندية لعام ٢٠١٣ نسبة ٧٢% من الطلاب الذين أتموا التعليم الثانوي المهني وانتقلوا إلى سوق العمل وجدوا فرصة عمل قبل مرور سنة بعد تخرجهم بينما ١٢% من الطلاب كانوا عاطلين، و ٧% كانوا طلاب Full time students، و ٩% كانوا إما مشغولين في الجيش أو خدمات عسكرية أو ربات منزل متقاعدة، كما ذكرت إحصائيات فنلندا لعام ٢٠١٣ (statistics Finland 2013 ) أن هناك تحسن في توظيف الخريجين وذكرت الإحصائيات أيضا أن أعلى معدلات للتوظيف في مجال الصحة بينهم فقط ٦% عاطلين(٥٨).

يتضح مما سبق أن فنلندا مرت بمشكلات مشابهة للوضع الحالى فى مصر ومنها النظرة المتدنية للتعليم المهنى، وضعف الاقبال و التأهيل والتدريب للطلاب ومن ثم عدم قدرتهم على التنافس فى سوق العمل، ومن هذا المنطلق بدأت فنلندا بوضع مجموعة من الآليات السابقة مكنتها من التنافس العالمى لتصبح أقوى نظام تعليمى فى العالم من خلال منظومة متكاملة من المنهج الدراسى والتدريب والمعلم والطالب والإدارة والتمويل وغيرها.

## الجزء الرابع: واقع التنافسية بمدارس التعليم الثانوى الفنى بمصر

**يواجه التعليم الثانوى الفنى بمصر مجموعة من التحديات التى تؤثر سلبا على تحقيق التنافسية بمدارس التعليم الثانوى الفنى بمصر ومنها معايير القبول والالتحاق حيث** يعتمد قبول وتوزيع الطلاب على المسارين الثانوي العام الأكاديمي والثانوي الفني على أساس مجموع الدرجات فقط الحاصل عليها التلاميذ فى الشهادة الإعدادية؛ بحيث يوجه ذوي الدرجات العليا إلى التعليم الثانوي العام وذوي الدرجات الدنيا إلى التعليم الثانوي الفني وهنا تظهر مشكلة (الثنائية الغير متكافئة تربوياً واجتماعياً وعدم تكافؤ الفرص بين المسارين) (٥٩).

بالإضافة إلى أنه لا توجد صلة بين ما يدرسه التلميذ من ثقافة مهنية ومجالات عملية فى التعليم الأساسي وبين معايير القبول بالتعليم الثانوي الفنى، مما يدل على أن الصلة بين المرحلتين التعليم الأساسي والتعليم الثانوي الفنى تكاد تكون منعدمة، حيث تم توزيع التلاميذ على المدارس الثانوية العامة والفنية وفقاً لدرجاتهم فى امتحان نهاية مرحلة التعليم الأساسي دون أن يؤخذ فى الاعتبار المجالات العملية لأنها ليست شرطاً للقبول بالتعليم الفني وهي من جهة أخري لا تدخل فى المجموع الكلي للدرجات فى هذا الامتحان(٦٠).

وبعد أن ينتهى طلاب كلا المسارين الثانوى العام والثانوى الفنى من سنوات الدراسة والامتحانات، يؤدي المسار الأول عادة إلى الجامعة بينما ينتهي المسار الفني فى العادة عند مستوي التعليم الثانوي الفني، ولكن من ينجح في الحصول على درجات أكثر من ٧٠% يكون مؤهلاً للالتحاق بالتعليم العالي فى نطاق كليات محددة ومعاهد فنية، بالإضافة إلى النظرة

الاجتماعية المتدنية تجاه التعليم الفني وما علق فى الأذهان بأنه المسار الذي يضطر الطالب لاختياره عندما يعجز عن اختيار المسار الأول(٦١).

**ومن تحديات تحقيق التنافسية بالتعليم الثانوى الفنى ثلاث سنوات تحدى تخصصات التعليم الفني(٦٢):**

تتسم التخصصات الموجودة فى التعليم الفني حالياً بالتقليدية وعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي والمهني، مما تسبب فى زيادة نسبة البطالة بين خريجي التعليم الفني فى الوقت الذي تقل فيه نسبتها بين غير المتعلمين حيث يزيد الطلب عليهم فى المجالات التى لا تتطلب مهارات ذات مستوي مهاري مرتفع مثل أعمال البناء وتجارة التجزئة والحرف التقليدية، ولكن هذا الاتجاه يتغير بسرعة حيث بدأت الصناعة المصرية فى مواكبة التغيرات التكنولوجية مما يتطلب تخصصات جديدة واستخدام مهارات حديثة.

أما عن الورش والمعامل والوسائل التعليمية فبعض المدارس تعاني من نقص حقيقي في المعدات وتجهيزات المعامل سواء كماً أو كيفاً، وهناك مدارس أخري تتوافر بها أحدث التجهيزات ولكنها لا تستخدم بكفاءة لأسباب تتراوح ما بين الخشية من استخدامها مما قد يتسبب فى تعطيلها ومجازاة المسئول أو عدم توافر قطع غيار أو الخامات اللازمة للتشغيل أو عدم توفر ميزانيات للصيانة، بالإضافة إلى عدم وجود معيار تفصيلي محدد للمهن الفنية وخططها التعليمية فى كل التخصصات، فالتعليم والتدريب الفني للطلاب والمتدربين لا يحدث ارتباطاً بمتطلبات وواجبات كل مهنة بعينها، وإنما يتم التدريب بشكل عام(٦٣).

كما أن آلية توزيع الطلاب على التخصصات فى مدارس الثانوي الفني لا يسير على أسس علمية وفنية كما هو متعارف عليه فى البلاد المتقدمة، إنما يوجه الطلاب بمصر إلى الأقسام والتخصصات المختلفة على أساس المجموع الكلي لدرجات الطالب فى شهادة إتمام التعليم الأساسي، حيث يتم توزيع الطلاب الأعلي فى المجموع على بعض التخصصات المتميزة التى تحددها إدارة المدرسة وباقي الطلاب يتم توزيعهم على التخصصات الأخري دون مراعاة لميول ورغبات الطلاب (٦٤).

**أما فيما يخص بعائق المناهج الدراسية:**

بالرغم من البدء فى تطوير بعض المناهج الدراسية إلا أنه مازالت بعض المناهج وأساليب التدريس تتصف بالجمود والقصور عن مسايرة الاتجاهات الحديثة، حيث لا تتيح للطالب فرصة الابتكار والإبداع أو تبنى بداخلهم القدرة على المبادرة الفردية والتنافس الشريف والعمل فى فريق، إضافة إلى القصور فى توصيف المهن وتحديد المهارات وتنميتها والتدريب على التعلم الذاتى وتنمية المهارات طبقا لمتغيرات سوق العمل (٦٥).

- وجود مشاكل فنية وتقنية وتقادم معرفى فى المناهج الدراسية، وعدم مسايرة تجديدات سوق العمل مع التركيز على الكتب النظرية المقررة، وإهمال الجانب العملى [٦٦].
- ضعف الروابط من حيث المحتوى بين المواد الدراسية فى التعليم الفنى، حيث مازال ينظم ويوجه حاليا فى مواد دراسية تقليدية منفصلة عن بعضها البعض بالمدارس الثانوية الفنية فمثلا تدرس مواد المعدات والمقاييس والرسم الصناعى والخامات والفحص والتحليل الزخرفى فى التعليم الثانوى الفنى الصناعى ثلاث سنوات منفصلة عن بعضها البعض على الرغم من وجود ارتباط فعلى بين هذه المواد وبعضها فى الواقع الفعلى داخل المؤسسات الإنتاجية[٦٧].

يضاف إلى ما سبق عدد آخر من الإشكاليات التي تحد من قدرة التعليم الفني على التطور والتنافس ومنها[٦٨]:

- غياب التخطيط والتنفيذ لعمليات التعليم والتدريب فى ضوء احتياجات المتدرب.
- انخفاض القدرة على تحقيق تكافؤ الفرص بين المتعلمين.
- قصور المعلومات والمهارات والخبرات الجديدة حول التدريب.
- انخفاض قدرة المتعلمين على تحمل مسئولية التعليم واتخاذ القرارات.
- تقديم برامج تدريبية فنية ومهنية لا تلبي احتياجات المتدربين.
- ضعف قدرات المتدربين ومهاراتهم فى الاستجابة لمتطلبات سوق العمل.

**ومن التحديات التى تقف عائقا أيضا تجاه تحقيق التنافسية بالتعليم الثانوى الفنى ثلاث سنوات هو معلم مدارس التعليم الثانوي الفني:**

وجود فصل شديد بين معلم المواد النظرية وبين المعلم الفني النظري وبين معلم آخر وهو المعلم العملي، ومن الملاحظ أن من أهم أسباب مشكلة الفصل الشديد بين الجوانب النظرية والجوانب العملية هو النظام المستخدم حالياً فى تأهيل وإعداد فئتين من المعلمين (معلم النظري، ومعلم العملي) وعدم وجود ما يسمي بالمعلم الشامل، والذي ينفذ الجانبين النظري والعملي للتدريب الفني معاً داخل الإطار المدرسي[٦٩].

بالإضافة إلى استخدام معلم التعليم الثانوي الفني إلى طرق تدريس تقليدية شائعة وهي الطرق الإلقائية "المحاضرة" أما أشكال تخطيط وتنفيذ التدريس الحديثة للمعلم فليست متوافرة بالشكل الذي يتناسب مع أهمية التعليم الثانوى الفني، ولذلك فقضية تأهيل فئة المعلمين المدربين بالمدارس الفنية المصرية وتأهيلهم لاستخدام طرق التدريس الحديثة وتدريبهم على كيفية تنفيذها داخل الفصول والمعامل تعد من احدي الأمنيات الهامة والعاجلة ومطلب سريع وركيزة هامة، تطوير منظومة التعليم الثانوى الفني[٧٠].

**أضف إلى ما سبق فإن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء بمصر حدد مجموعة من المعوقات المالية (التمويل) وكذلك ضعف مشاركة القطاع الخاص على النحو التالي(٧١):**

- ضعف ميزانية التعليم الثانوي الفني، حيث بلغت نسبة الإنفاق على التعليم الثانوي الفني إلى إجمالي الإنفاق على التعليم قبل الجامعي نحو ١٤% عام ٢٠١٢/٢٠١٣، مع الأخذ فى الاعتبار ارتفاع تكلفة الوحدة فى مدارس التعليم الثانوي الفني نظراً لما يحتاجه الطالب فى التعليم الثانوي الفني من التدريب على الآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات التى تتطلبها ورش التدريب العملي.
- عدم التوافق بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل: عدم ملاءمة مستوي الخريجين لاحتياجات سوق العمل، وانتشار البطالة بين خريجيه، حيث بلغ معدل البطالة بين خريجي التعليم الفني المتوسط ١٧,٦% بينما بلغ بين خريجي التعليم فوق المتوسط ١٥,١% وذلك فى عام ٢٠١٢.
- **ضعف مشاركة القطاع الخاص من حيث:**

- عدم وجود آلية تجمع بين ممثلي القطاع الخاص والحكومة لإجراء مناقشات حول اتخاذ القرارات التى تتعلق بمستقبل التعليم الفني، والاستفادة من خبرة القطاع الخاص فى هذا المجال.
- غياب الوعي من قبل بعض أصحاب الأعمال لإدراك أهمية التعاون الكامل بين المؤسسات الصناعية والمؤسسات التعليمية لتخريج فني قادر على تلبية احتياجات الصناعة.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص فى مجالس إدارة المدارس الفنية بالإضافة إلى عدم وجود كيان مؤسسي يقوم بدراسة التجارب المختلفة لمشاركة القطاع الخاص فى تطوير التعليم الفني وعدم وجود منهجية محددة يتبعها القطاع الخاص (أصحاب الأعمال) فى مجال تطوير التعليم الفني.
- عزوف بعض شركات القطاع الخاص عن تقديم فرص تدريب كافية للدارسين للتدريب العملي فى المصانع والشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة مما يمكنهم من اكتساب مهارات وخبرات فعلية على أرض الواقع، واكسابهم ثقافة العمل واحترامه. ..الخ.
- عدم توافق المناهج وطرق التدريس مع التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى أن أعداد المقبولين في بعض التخصصات لا يكون بناء على دراسة متعمقة لسوق العمل للتعرف على احتياجاته الحالية والمستقبلية من خريجي التعليم الفني.

**أما عن الطالب فى مدارس التعليم الثانوي الفني بمصر ثلاث سنوات فيمثل أهم عائق لتحقيق التنافسية من وجهة نظر الدراسة الحالية وفيما يلى توضيح لذلك.**

بعيداً عن التعميم الكاسح يكون طالب التعليم الفني من أصحاب المجاميع المنخفضة بالنسبة لمجاميع المقبولين بالثانوي العام. .. هذا إلى جانب أن طالب التعليم الفني لديه فرص محدودة فى اختيار مجال التخصص الفني حتي داخل منظومة التعليم الفني التى قبل بها. . ولابد من الإشارة هنا إلي أنه توجد أعداد قلية من الذين يلتحقون بالتعليم الفني من الحاصلين على مجاميع مرتفعة نسبياً وذلك فى ضوء رغباتهم – أو رغبات أولياء أمورهم – والتى تعود إلى الرغبة فى الانتهاء من التمدرس والتعلم فى أقصر مدة ممكنة (بعد التعليم الأساسي الإلزامي) للبحث عن عمل أو بسبب عدم القدرة على الإنفاق على التعليم فترة طويلة فى تعليم ثانوي عام يليه تعليم عام/ جامعي(٧٢).

**ومن الناحية الاجتماعية(٧٣):**

فطالب التعليم الثانوي الفني ينتمي فى غالب الأحوال إلى شريحة اجتماعية تتراوح بين الشريحة العليا ومن الطبقة الفقيرة وبين الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة، والكثيرون من وجهاء الطبقة الوسطي والطبقة العليا، ومن المسئولين فى التعليم وغير التعليم، يمتدحون ويتمنون التعليم الفني ويشجعون الالتحاق به. . ولكن لغير أبنائهم، بل لأبناء الآخرين. . وذلك على الرغم من أنه فى بعض الحالات – خاصة بعد ظاهرة ارتفاع المجاميع فى الثانوية العامة – تبين أن فرص التحاق خريجي التعليم الفني – نظام الخمس سنوات – كانت أفضل من خريجي الثانوية العامة فى الالتحاق بالتعليم الجامعي، كما وأن بعض خريجي التعليمي الفني شقوا طريقهم بنجاح سواء فى قطاع الأعمال أو قطاع الوظائف الحكومية الرفيعة.

**وفيما يخص تعليم طالب التعليم الثانوي الفني (٧٤):**

طالب التعليم الفني يجري تعليمه من خلال مناهج لا تتواكب فى بعضها مع المتطلبات العالمية للعمالة الفنية المعاصرة حيث بعضها مختلف وبعضها آيل للسقوط فى ضوء التقدم الحادث معرفياً وتكنولوجيا بأهمية التعليم الفني القائم على تعدد المهارات والمرونة العقلية، جدير بالإشارة هنا إلى تدني الاهتمام بالتدريب العملي. .. على سبيل المثال فإن ما يخص طالب التعليم الثانوي الفني فى المواد الخام ما قيمته (٣٢) جنيها فى التعليم الصناعي (١٦) جنيها فى كل من التعليم التجاري الزراعي زادت مؤخراً لتصل إلى (٥٠) ولكنها مازالت غير كافية فى العام الدراسي.

وعلى الرغم من أن كثافة الفصول فى التعليم الفني ليست عالية مقارنة بالثانوي العام إلا أن عدم جدية الطالب فى الدراسة وحالاته النفسية بالإضافة إلي عدم قدرة بعض المعلمين على ضبط النظام داخل الحصة أو الفترة الدراسية من أسباب ضعف التحصيل الأصيل معرفياً ومهارياً. . وذلك على الرغم من ارتفاع نسب النجاح فى الامتحانات والاختبارات ومن ناحية أخري فإنه من الصعب التعميم المطلب بأن ضعف المناهج هو السبب الوحيد فى ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي التعليم الفني، ذلك أن السبب الأكبر والأعظم هو ضآلة أو ضيق مساحة

الفرص المتاح للعمل، وتسارع الزيادة السكانية وعشوائية الأعمال التى يقوم بها بعض الخريجين بعيداً عن إعدادهم المهني (إكسابهم المهارة المهنية المناسبة لاحتياجات سوق العمل) والهروب إلى أعمال هامشية مثل العمل بالمقاهي ومنادي السيارات وحارسي منازل وأفراد أمن بل – عمل البعض– خاصة الفتيات – بالخدمة فى المنازل – والعمالة باليوم فى المواسم الزراعية. .. هذا بالإضافة إلى انفتاح سوق العمل للعمالة الأجنبية فى مصر وحراك سوق العمل فى الداخل والخارج فى ضوء عولمة جامحة وتنافسية والحاجة إلى عمال متعددة المهارات كثيفة المعرفة.

يتلقي ويتدرب طالب التعليم الفني على أيدي معلمين يأتون من الكلية على المدرسة مباشرة دون مرور بخبرة حقيقية أو ممارسة جزئية للمهنة التى يقوم بتدريسها أو التدريب عليها ومن ثم فإن طرق التدريس فى معظمها مجردة وجافة ووصفية وبعيدة عن واقع العمل المهني الفعلي كما وأن معلمي المواد المسماة بالثقافية زاهدون فى العمل بمدارس التعليم الفني لضعف الحوافز مع الإحساس بصعوبة التعامل مع الطلاب وأولياء أمورهم وقلة اهتمام الوزارة بهم مقارنة بأقرانهم فى التعليم الثانوي العام.

## خاتمة:

سيظل التعليم الفني على مر السنين هو الأجدر بالاهتمام من جانب المسئولين عن التعليم والباحثين، بل ومن الضروري حشد الجهود لمشاركة جميع طبقات المجتمع للنهوض به، فلا تنمية حقيقية دون اهتمام فعال بالتعليم الثانوى الفني ليتمكن من الوفاء باحتياجات سوق العمل التى أصبحت تتطور بشكل متزايد ومتسارع، وأولى خطوات التطوير هو الوقوف على التحديات والمعوقات التى تؤثر سلبا على تحقيق التنافسية بمدارس التعليم الثانوى الفنى ثلاث سنوات، ومحاولة وضع تصورات مقترحة لحلها والتقليل من آثرها لنتمكن من إعداد خريج تعليم ثانوى فنى ثلاث سنوات قادرعلى المنافسة المحلية والعالمية، وهذا ما ستوضحة الدراسة فى الفصل الأخير منها.

## الجزء الخامس

**نتائج البحث:** بعد العرض السابق للاطار النظرى للتنافسية، ومرورا بالخبرة الفنلندية فى مجال تحقيق التنافسية بمدارس التعليم الثانوى المهنى، وواقع التنافسية بمدارس التعليم الثانوى الفنى بمصر خلصت الدراسة فى البحث إلى النتائج التالية.

- يَلقى نظام التعليم الثانوي المهني بفنلندا احتراما وقبولا وتقديرا كبيراً من أفراد المجتمع الفنلندي عن طريق حملات تثقيفية لتحسين صورة ومكانة التعليم المهني في المجتمع وذلك من خلال وسائل الإعلام والكتب والمجلات والاجتماعات، بالاضافة إلى تنظيم مسابقات دولية عالمية

تُسمى مسابقة Taitata لقياس مهارات طلاب التعليم الثانوي المهني، ومنحهم جوائز قيمة تُشجع طلاب التعليم الثانوى المهنى على التنافس محلياً وعالمياً.

- يهدف التعليم الثانوي المهني بفنلندا إلي تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز القدرة التنافسية لديهم في بيئة دولية.
- يُمكن نظام التعليم الثانوي المهني بفنلندا الانتقال الآمن للطلاب إلي عالم العمل بالإضافة إلي دعم واكتساب مهارات التعلم مدى الحياة باعتباره أداة فعالة في تحسين التدريب والقدرة على التنافس في سوق العمل.
- يؤهل التعليم الثانوي المهني بفنلندا الطلاب لمهنة معينة يقوم باختيارها وفق ميوله وقدراته بكفاءة عالية يستطيع من خلالها التنافس في سوق العمل الداخلي والخارجي.
- يعتمد قبول الطلاب بالتعليم الثانوي المهني بفنلندا على سجل الطالب بمرحلة التعليم الأساسي وكذلك متوسط درجاته في المواد المهنية والمواد الأكثر صلة بالمجال الذي يريد الالتحاق به واختبارات الاستعداد لقياس مهارات الطالب وميوله.
- التوجيه والإرشاد المهني لطلاب التعليم الثانوي المهني بفنلندا له دور فعال في توجيه الطلاب وإرشادهم ومن ثم قدرتهم على التنافس، وذلك من خلال تقديم الدعم الفني المستمر للطلاب في دراساتهم ومساعدتهم في تخطيط المسار المهنى الملائم لقدراتهم وميولهم ورغباتهم واستعداداتهم.
- وجود مرونة واتصال بين مرحلة التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي المهني بفنلندا وكذلك مبدأ الاعتراف بالتعلم السابق بحيث يُمكن طلاب التعليم الثانوي العام الحصول أيضاً علي مؤهل التعليم الثانوي المهني ويسمى فى هذه الحالة بالمؤهل المزدوج.
- يوجد إطار للمؤهلات المهنية بفنلندا في التعليم الثانوي المهني وهو عبارة عن بنية موحدة لتصنيف المؤهلات داخل نظام التعليم وفقا لمجموعة من المعايير الأكاديمية والمهنية الواضحة مما يساعد في حراك العمالة محليا ودوليا ووسيلة لإتاحة التعليم مدى الحياة لجميع الأفراد.
- إدارة التعليم الثانوي المهني بفنلندا لامركزية فوزارة التربية والتعليم والثقافة مسئولة عن وضع السياسة العامة للتعليم المهنى والتمويل وإصدار التشريعات بينما يُحدد البرلمان الأهداف الوطنية للتعليم والتدريب المهني، وتقوم الوكالة الوطنية للتعليم باتخاذ القرارات بشأن متطلبات التأهيل الوطنية، بينما تقوم السلطات المحلية (البلديات) بموائمة المناهج والتخصصات المهنية مع متطلبات ومستجدات سوق العمل.
- التمويل مركزي في التعليم عامة بفنلندا والتعليم الثانوي المهني بخاصة حيث تتحمل الدولة كافة النفقات بالإضافة إلي تخصيص مخصصات مالية تُنفق علي التعليم الثانوي المهني ضعف ما ينفق علي التعليم الثانوي العام.

- التنوع والتحديث في مجالات وتخصصات التعليم الثانوي المهني بفنلندا مستمر ليشمل ثماني مجالات رئيسية وتحت كل مجال رئيسي ٥٠ مجال فرعي مستحدث وفق احتياجات سوق العمل.
- الاهتمام بالرعاية الصحية والأخلاقية لطلاب التعليم الثانوي المهني بفنلندا كبير، ويتم من خلال إكسابهم أخلاقيات العمل وتدريس مادة الأخلاق خلال الثلاث سنوات بالمدرسة الثانوية المهنية.
- التقييم في التعليم الثانوي المهني بفنلندا مبني علي أساس الكفاءة، ومدى إتقانه للمهنة والمجال الذي تم اختياره بحيث يُثبت الطلاب المهارات التي تعلموها في الاختبارات المنظمة في مواقع العمل الفعلية.
- معلم التعليم الثانوي المهني بفنلندا له دور رئيس وهام في نجاح منظومة التعليم بعامة والتعليم الثانوى المهنى بخاصة، ويخضع لمقاييس واختبارت صعبة فى الاختيار حيث يشترط في قبوله التأهيل التربوي والمهني بالإضافة إلى حصوله علي درجة الماجستير، ويقوم المعلم بدور هام في التعاون الوثيق بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني و أماكن العمل كما تُنظم الوزارة برامج تدريبية مستمرة للمعلمين للاستجابة إلي كل ما هو جديد من احتياجات الحياة المهنية مثل برنامج telkka وبرنامج toke وبرنامج tukeya.
- يحق لخريج التعليم الثانوي المهني الالتحاق بجامعات العلوم التطبيقية أو الجامعات المخصصة للتعليم الثانوي العام واستكمال درجة الماجستير والدكتوراه، أو الالتحاق بسوق العمل حسب رغبته دون قيود.

## الهوامـــــش

(١) جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم : الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ – ٢٠٣٠ ' التعليم المشروع القومى لمصر ، برنامج التعليم الثانوى الفنى، ص ٧٧.

(٢) محمد عبد الغنى رمضان وآخرون :جودة منظومة احصاءات التعليم الفنى فى مصر ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،مجلس الوزراء ،القاهرة ،اكتوبر ٢٠١١،ص٧.

(3) Klaus Schwab and World Economic Forum: The Global Competitiveness Report 2013-2014, Committed to Improving The State of The World, Geneva, Switzerland, 2013, P. 13.

(4) Klaus Schwab and World Economic forum: The Global Competitiveness Report 2014-2015, Committed to Improving The State of, Geneva, Switzerland, 2014,P.15.

(٥) محسن عبد الستار عزب : أضواء على الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي فى مصر (٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠١١/٢٠١٢) نحو نقطة نوعية فى التعليم، النشرة الدورية للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، العدد التاسع ،د.ت، ص ٤٠ .

(٦) أحمد حسين عبد المعطى : خطة إستراتيجية لتطوير التعليم الفنى لتحقيق متطلبات سوق العمل باستخدام تحليل (SWOT ) ، المجلة العلمية ، كلية التربية ، جامعة أسيوط ، المجلد السادس والعشرون ، العدد الأول ، جزء أول ، يناير ٢٠١٠ ، ص ٢٥١.

(٧) مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : واقع التعليم فى مصر ... حقائق وآراء ، تقرير دورى عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، السنة السابعة ، العدد ٦٧ ، مارس ٢٠١٣ ، ص ١٠ .

(٨) جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم : الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤–٢٠٣٠ ، التعليم المشروع القومي لمصر ، ص ٦ .

(٩) مجلس الوزاء . مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : من أجل مشاركة فعالة لاصحاب الأعمال فى تطوير التعليم الفنى فى مصر ، موجز سياسات ، إبرايل ٢٠١٤ ، ص ٢ .

(١٠) محمد عبد الغنى رمضان وآخرون : تطوير التعليم المصري بمحاكاة النموذج الماليزي، ورقة سياسات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، ٢٠١٢ ، ص ٥.

(١١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : واقع التعليم فى مصر ... حقائق وآراء، تقرير دورى عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، السنة السابعة ، العدد ٦٨، مارس ٢٠١٣، ص ٩ .

(١٢) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : من أجل مشاركة فعالة لأصحاب الأعمال فى تطوير التعليم الفنى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(١٣) عثمان فريد رشدى : مخرجات التعليم الفنى والتدريب المهنى فى المؤسسات التربوية،، الطبعة الأولي ، مكتبة كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٤ ، ص ١٣٣ .

(١٤) فاروق شوقى البوهى: الاتجاهات الحديثة فى الإدارة التربوية والمدرسية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠١١ ، ص ٤٢١.

(١٥) محمد حسن الحسبشى وآخرون : مراكز مصادر التعليم والتدريب والمشروعات الإنتاجية والخدمية كمدخل لتطوير مناهج التعليم الفنى فى مصر دراسة استطلاعية ميدانية ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، يونيو ٢٠١١ ، ص ٦٦.

(١٦)محمد احمد الدومانى : "دور التعليم والتدريب المهنى فى تلبية احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المدرسة فى المجتمع" ، مجلة التربية ، جامعة بنها ، المجلد ٢٥ ، العدد ٩٧ ، يناير ج (٢) ، ٢٠١٤ ، ص ٣٨٢.

(١٧) جابر عبد الحميد جابر ، أحمد خيرى كاظم : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ١٩٤.

(١٨) ابراهيم مصطفى وآخرون :"المعجم الوسيط ١-٢"،دار الدعوة للتأليف والطباعة ، استانبول تركية ،١٩٨٩،ص٩٤٠.

(١٩) سورة المطففين،الآية (٢٦).

(٢٠) جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم : المعجم الوجيز ، مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١، ص ٦٢٧.

(٢١) احمد ذكى بدوى : معجم مصطلحات العلوم الإدارية ، ط ٢ ، دار الكتاب المصرى ، القاهرة ، ص ١١٧.

(22)Klaus Schwab, world Economic forum: The Global competitiveness Report 2014-2015, Op. Cit, P. 4.

(23)Frank Newman and lara couturier: The New Competitive arena: Market Forces Invade the Academy, The futures Project, Policy for Higher Education in a Changing World, Brown University, June 2001, P.4.

(٢٤) سارة عبد المولى المتولي : تسويق برامج الدراسات العليا بجامعة القاهرة فى ضوء متطلبات التنافسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٤.

(٢٥) فوزية محمد محمود علام: تطوير سياسة التعليم الجامعي بمصر فى ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بنها ، ٢٠١٤.

(٢٦) لبنى محمود عبد الكريم شهاب : تعزيز التنافسية فى التعليم قبل الجامعي المصري على ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية ، مجلة التربية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، السنة السادسة عشر ، العدد التاسع والثلاثون ، فبراير ٢٠١٣.

(27) Marja – Leena stenstorm and maarit virolainen : The Current State and Challenges of Vocational Education and Training in Finland , Nord – VET The Future of VET in the Nordic countries, Research Report, Finland ,201

(28) Kai Chen : Organizational Learning Competitive Strategy and Export Performance, Management in Marketing , Massey University, Auckland, New Zealand , 2012.

(٢٩) عثمان بن عبد الله الصالح: تنافسية مؤسسات التعليم العالي "إطار مقترح "، مجلة الباحث ، جامعة المجمعة، السعودية ، العدد ١٠ ، ٢٠١٢ ، ص ٢٩٧ .

(٣٠) المرصد الوطنى للتنافسية : التنافسية فى الفكر الاقتصادى ، _ ، دمشق ، سوريا ،تموز ، ٢٠١١ ، ص ٢ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ٤ .

(32) Klaus Sehwa and World Economic Forum: The Global Gompetitivness Rebort 2014-2015, Op, Cit, P. 4.

(٣٣) المرصد الوطنى للتنافسية : التنافسية فى الفكر الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص٥.

(٣٤) نورى منير : تحليل التنافسية العربية فى ظل العولمة الاقتصادية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة الشلف ، الجزائر ، عدد (٤) ،ب . ت ، ص ٢٣ .

(35) Michael E. Porter: The Competitive Advantage of Nations, Harvard |Business Review, Boston, March-April 1990, P. 73,74.

(٣٦) السيد أحمد عبد الغفار : رأس المال الفكرى مدخلاً لتحقيق الميزة التنافسية بمؤسسات التعليم الثانوى الفنى دراسة تحليلية ، مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة ،العدد ٨٩،اكتوبر ٢٠١٤،ص ١٠٦٣.

(37) Michael E. Porter the competitive advantage of nation, Harvard Buslness Review, 1990, P. 78.

(38) European Academy of Manafement EURAM: Competitive Advantage, what Does it Really mean 3, Op. Cit, P. 4 , 5.

(٣٩) ياسر محمد فوزى ، خالد أبو المجد أحمد : إستراتيجية مقترحة قائمة على التعلم التنافسي كمدخل لتحسين الأداء فى مجال تشكيل الحلي المعدنى ، مجلة العلوم التربوية ، العدد الأول ، يناير ٢٠١٣ ، ص ٣١٣ ، ٣١٩ .

(٤٠) السيد أحمد عبد الغفار : رأس المال الفكرى مدخلا لتحقيق الميزة التنافسية بمؤسسات التعليم الثانوى الفنى دراسة تحليلية ، مرجع سابق ، ص ١٠٦٣.

(٤١) معمودى صورية ، الشيخ هيجيرة : محددات وعوامل نجاح الميزة التنافسية فى المؤسسة الاقتصادية ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات فى الدول العربية ، ص ٣ ، ٤ ، نقلاً عن "

(٤٢) المرجع السابق ، ص٤.

(٤٣) محمد عدنان وديع : القدرة التنافسية وقياسها ، سلسلة دورية لقضايا التنمية فى الأقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد الرابع والعشرين ، السنة الثانية ، ديسمبر كانون الأول ، ٢٠٠٣ ، ص ٧ .

(٤٤) معمورى صورية ، الشيخ ميسرة ، محددات وعوامل نجاح الميزة التنافسية فى المؤسسة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٣ ، ١٤.

(٤٥) السيد أحمد عبد الغفار :راس المال الفكرى مدخلا لتحقيق الميزة التنافسية بمؤسسات التعليم الثانوى الفنى ، مرجع سابق، ص ١٠٦٤.

(46) Pamela Methews: Competitiveness Review, An International business Jour not, Op. Cit , P. 162.

(٤٧) السيد أحمد عبد الغفار : رأس المال الفكرى مدخلا لتحقيق الميزة التنافسية بمؤسسات التعليم الثانوى الفنى دراسة تحليلية ، مرجع سابق ، ص ١١٠١،١١٠٢.

(48) Marja – Leena stenstorm and maarit virolainen : the current state and challenges of vocational education and training in finland , Op. Cit., p19-20

(49) The Annual Finish National skills competition: Tai ta ja 2017 , Avilable at: http://taiteja.2017.fi/en/9/10/2016

(50) Ministry of Education and culture , Finnish National Board of Education: السلسلة منشورة باللغة الإنجليزية والعربية بعنوان(التعليم فى فنلندا)

**Available at:** http://www.oph.fi/download/146428_Finnish_Education_in_a_Nutshell.pdf

(51)Ministry of Education and culture , Finnish National Board of Education: التعليم فى فنلندا سلسلة منشورة باللغة العربية ، ص ٢٠

**Available at:** http://www.oph.fi/download/146428_Finnish_Education_in_a_Nutshell.pdf

(52) Marja – Leena stenstorm and maarit virolainen : the current state and challenges of vocational education and training in finland , Op. Cit, p8

(53) Paula Tyrvalnen :Finland in 2020 Towards 2020 in Vocational Education and Training ,centre for International Mobility (CIMO) and Leonardo da Vinci Programme,2010. P28. (ISBN 978-951-805-381-4)

(54) Ibid.

(55) Finnish National Board of Education: Avilable at: www.oph.fi/english/curricula/and/qualifications/vocationalupper secondary Education.3/5/2016.

(56) Ibid: ,P16.

(57) Matti Meri: The Education System of Europe, Global Education Systems,springer International Publishing Switzeland, 2015 , p 263.

(58) Marja – leena Stenstorm and Maarit Virolainen: The History of Finnish Vocational Education and Training , Op. Cit.,p20,21.

(٥٩) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي فى مصر ، (٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠١١/٢٠١٢) ، ص ٤٣ .

(٦٠) أحمد اسماعيل حجي: التربية المقارنة ، دار الفكري العربي، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٥٤.

(٦١) معهد التخطيط القومي بمصر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠١٠ ، شباب مصر بناة مستقبلنا، ٢٠١٠، ص١٧٠

(٦٢) محمد أحمد عبد المقصود: واقع أزمة القيم فى التعليم الفني قبل الجامعي، مرجع سابق، ص ٨٧ ، ٨٨

(٦٣) محمود عبد المنعم المرسي الزقرد: تصور مقترح لتطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي المصري فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مرجع سابق ، ص ٢١٢

(٦٤) على على عطوة بركات: دراسة مقارنة بين مدارس مشروع مبارك كول لتطوير التعليم الصناعي والمدارس الثانوية الصناعية فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة المنصورة ، ٢٠٠١ ، ص ٣٣ – ٣٤م.

(٦٥) جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم : البرامج التنفيذية للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى المرحلة التأسيسية ٢٠١٤-٢٠١٧ ، التعليم المشروع القومى لمصر، مرجع سابق ، ص ٧١.

(٦٦) محمود عبد المنعم المرسي الزقرد: تصور مقترح لتطوير التعليم الثانوي الصناعي المصري فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، بحث من بحوث المؤتمر العلم السنوي لكلية التربية ، جامعة المنصورة، بعنوان: مفاهيم التعليم العام بين الواقع ومتطلبات الألفية الثالثة، المنعقد فى الفترة من ٢٥-٢٦ مارس ٢٠٠٣ ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ص ٢٠٨

(٦٧) صفاء أحمد محمد شحاته، أشرف محرم فريد: ضمان جودة التعليم الفني والتدريب المصري مدخل أسلوب أفضل الممارسات، مرجع سابق، ص٦٤٦.

(٦٨) المرجع سابق، ص٦٥٣،٦٥٢

(٦٩) محمود عبد المنعم المرسي الزقرد: تصور مقترح لتطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي المصري في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٢١٠-٢١١.

(٧٠) المرجع السابق، ص ٢١١-٢١٢.

(٧١) مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: من أجل مشاركة فعالة لأصحاب الأعمال فى تطوير التعليم الفني فى مصر.مرجع سابق ، ص ٣،٢.

(٧٢) محمد أحمد محمد عبد المقصود: واقع أزمة القيم فى التعليم الفني قبل الجامعي، المؤتمر القومي السنوي التاسع عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس ، بعنوان التعليم الجامعي العربي وأزمة القيم فى عالم بلا حدود مصر ، المنعقد فى الفترة من ١٦-١٧ سبتمبر ٢٠١٥ ، جامعة عين شمس ، مركز تطوير التعليم الجامعي، رقم ١٩ ، العدد ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥، ص ٨٢

(٧٣) المرجع السابق ، ص٨٢.

(٧٤) المرجع السابق، ص ٨٥